الدهرية الدنيوية (العَالمَانية)والأخلاق

آخر الدواء الكي

لقد تبين لنا من خلال العرض التاريخي لإشكال الكنيسة البابوية مع المخالفين لها في الحلقة العاشرة من هذا البحث، أن مياهاً كثيرة جرت تحت طاحونة الخلاف المسيحي – المسيحي العام المتقاطع من جهة العقيدة، مع الخلاف الإسلامي – المسيحي الخاص.

ويرجع الفضل الأول في لفت انتباه الموسومين ب "المتنورين" من الأوروبيين، إلى مساءلة مصادرهم، والبحث عن جذور المسيحية الأولى التي كرز بها المسيح عليه السلام في مواعظ الجبل، إلى احتكاك هذه النخبة المثقفة بالمسلمين، والمتح المتنوع واللا- المحدود من تراثيتهم الثقافية والعلمية.

وعبثاً أجهد أساطين الفكر الأوروبي أنفسهم في البحث عن طريقة مثلى للتخلص من إصر الحكم الكنسي المتسلط فوق الرقاب، والمتكلس، والضيِّق الأفق، والكثير الشرور، قبل أن يهتدوا في آخر المطاف، وبعد لأي، إلى حل جذري وهو: فصل الحقل السياسي عن الدين المسيحي البولصي، الذي تمثله الكنيسة البابوية وما حملت، لهذا الإشكال الوجودي العويص، الذي أقض مضاجع الأحرار، ودفعت كوكبة كبيرة منهم ومن المخالفين العقائديين، حياتها قرباناً من أجل تحقيقه.

وقد وجدوا مسوغات التبرير لهذه القطيعة التي لا رجعة فيها في نص صريح، ورد عن المسيح عليه السلام يقول فيه:

{اعطوا ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه}[1]

قلت:

ويمكن أن نضيف من وجهة نظر أكثر موضوعيه وعقلانية، عدة أسباب أخرى نخص بالذكر منها ما يلي:

---

[1] *فطلب رؤساء الكهنة والكتبة أن يلقوا الأيادي عليه في تلك الساعة ولكنهم خافوا الشعب. لأنهم عرفوا انه قال هذا* 19 *إنجيل لوقا، الإصحاح العشرون: { فسألوه قائلين يا معلم نعلم انك* 21 *فراقبوه وأرسلوا جواسيس يتراءون أنهم ابرار لكي يمسكوه بكلمة حتى يسلموه إلى حكم الوالي وسلطانه* 20 *المثل عليهم فشعر بمكرهم وقال لهم لماذا تجربونني* 23 *أبجوز لنا أن نعطي جزية لقيصر أم لا* 22 *بالاستقامة تتكلم وتعلّم ولا تقبل الوجوه بل بالحق تعلّم طريق الله فلم يقدروا أن يمسكوه بكلمة قدام* 26 *فقال لهم: أعطوا إذا ما لقيصر لقيصر وما لله لله* 25 *أروني دينارا. لمن الصورة والكتابة. فأجابوا وقالوا لقيصر* 24 *الشعب. وتعجبوا من جوابه وسكتوا}*

أ) كون المسيحية - البولصية، قطعت حبلها السري مع الشريعة الموسوية التوراتية، إلى درجة أن استحق القديس بولص لقب "الكافر بالشريعة" الذي ألصقه به الحواريون المعروفين ب "الأبيونيين" (الفقراء) من أتباع المسيح عليه السلام، معتمدين على قول الأخير في سفر متى:

5: 17 لا تظنوا أني جئت لانقض الناموس (شريعة التوراة) أو الأنبياء ما جئت لانقُض بل لأكَمِّل
5: 18 فاني الحق أقول لكم: إلى أن تزول السماء و الأرض لا يزول حرف واحد او نقطة واحدة من الناموس حتى يكون الكل
5: 19 فمن نقض إحدى هذه الوصايا الصغرى و علم الناس هكذا يُدعى اصغر في ملكوت السماوات و أما من عمل و علم فهذا يدعى عظيما في ملكوت السماوات

بينما سيقول المتقدِّس بولص في: "رسالته إلى أهل رومية":

6: 14) فان الخطية لن تسودكم لانكم لستم تحت الناموس (الشريعة) بل تحت النعمة

ويؤكد هذا المعنى في: "رسالته إلى أهل غلاطية"

2: 16) إذ نعلم أن الإنسان لا يتبرر بأعمال الناموس بل بإيمان يسوع المسيح أمنا نحن أيضا بيسوع المسيح لنتبرر بإيمان يسوع لا بأعمال الناموس لأنه بأعمال الناموس لا يتبرر جسد ما.

(2: 21) لست أبطل نعمة الله لأنه ان كان بالناموس بر فالمسيح إذا مات بلا سبب!

5: 4) قد تبطلتم عن المسيح أيها الذين تتبررون بالناموس سقطتم من النعمة

ب) كون القانون الذي عملت به الكنيسة، عندما ورث باباواتها الإمبراطورية الرومانية هو القانون الإمبراطوري الروماني. وهو قانون ذو مرجعية وثنية بشرية صرفة. أضف إلى ذلك أن الباباوات والمجامع المسكونية أصبحوا يُحللون ويُحرِّمُون، إما من خلال مراسيم بابوية، أو من خلال اقتراع بين المجتمعين في هذه المجامع، مع انعدام أية مرجعية نصية.

ت) كون الحكم الكنسي (حكم الإكليروس)، كما تطور في الغرب، لا يتسع للمخالفين، مع أن الاختلاف بين البشر سنة من سنن الكون، لن يخلو منه مجتمع إنساني قط، سواء من داخل المظلة العامة للمسيحية، حال باقي المسيحيين غير الكاثوليكيين، أو من خارجها، حال اليهود والمسلمين وغيرهم.

ث) طغيان رجال الكنيسة، واستغلالهم للسلطة الدينية لتحقيق نزواتهم، وإرضاء شهواتهم، مع فسقهم وفساد أخلاقهم وأحوالهم واضطهادهم للمخالفين على اختلاف مشاربهم بدعوى الهرطقة!.

وقد مثلت العالمَانية، المشتقة من "العَالم" أو "الدنيا"، وليس "العِلم"، كما قد يظن من ينطقها بغير ألف "العَلْمانية" والآتية إلى العربية من السريانية: "ܥܠܡܐ" وتنطق: "عَلما"، وتعني: "العالم"، أو "الدهر"، أو "الدنيا" كترجمة سريانية للفظة الإغريقية "λαϊκός" وتنطق: "لايْكوس"، بمعنى: الشعبي، أيها الناس، أو الرّعاع،

التي اشتق منها الفرنسيون لفظة: " "laïque"، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكر الدّهري، كما تطور في التجربة الغربية، كردة فعل لهذا التطبيق الأرعن لدين هرطقي هيمني، مصادم لتعاليم المسيح عليه السلام، لم يتسع قط كدين إمبراطوري سُلطوي، للأفكار المخالفة له، وولع زيادة في الغي والطغيان، بالتلذذ في تحريق المخالفين وشيهم أحياء، شي الخرفان أمام الملأ من علية القوم وغوغائها الفاقدي الحس والشعور، في الساحات العامة وفي مشاهد وحشية ومتقززة، لا تمت إلى الإنسانية بصلة، كما تظهر اللوحة المصاحبة، وكأننا في ملعب معاصر، كفرجة عامة

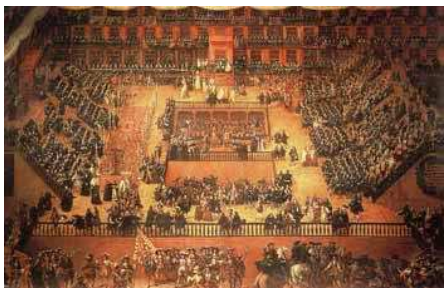

، تقرباً إلى الله بزعمهم، وهو من فعلتهم الشنيعة والمتوحشة براء.

وكل ذلك بدعوى الهرطقة! من أم كل الهرطقيات بإطلاق!

فهذه "العالمانية" أو "الدهرية الدنيوية"، وهي كفر بواح من وجهة نظر إسلامية، استطاعت أن تعزل الكنيسة عن التدخل في أمور السياسة، وأعطت المخالفين، والمسلمين من بينهم، المساواة الدستورية فيما يخص الاعتقاد مع نحو حوالي 85 مذهباً وعقيدة أخرى متواجدة على ساحة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

قلت:

ولولا هذا الفصل وهذا الفطام، وبعض الشر أهون من بعض، كبلسم شافي من شرور الحكم الكنسي، لما وُجد مسلم في أوروبا أو أمريكا اليوم. وهو ما يحسب لها، وعلى علاتها الكُفرية الواضحة.

فهي على الأقل تراعي من وجهة نظر حضارية مبدأ:

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ٦ ﴾ الكافرون: ٦

7.1) تعريف الدّهرية الدنيوية

هناك عدة تعريفات متداولة في الغرب لمفردة "العَالَمَانية":

1) هي:"حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها[2]"

وهو تعريف يتطابق ووصف القرآن الكريم ل "الدّهريين" الوارد في سورة الجاثية:

﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الجاثية: ٢٤

2) هي: نظام أخلاقي!!!!!! أسس على مبادئ الأخلاق الطبيعية!!!! ومستقل عن الديانات السماوية أو القوى الخارقة للطبيعة،

قلت: من أمثلة هذه الأخلاق الطبيعية، التي وسوس بها الشيطان، لأكبر فيلسوف غربي وهو

إيمانويل كانط (*Immanuel Kant*) (1724 – 1804) ، العقلاني جداً!! والذي لا يؤمن بوجود شيء اسمه الشيطان!، اقتراحه: "الموت الرحيم" (*Euthanasia*)، كحل أخلاقي للمشكلة اليهودية!!!!، **وهو ما سيطبقه النازيون بالحرف في أفرانهم**، بينما خاطب القرآن الكريم رسول الإسلام، بعد أن عدد بعض عصيانات اليهود، وبعد أن حاول بعض اليهود المعاصرين للرسول صلى الله عليه وسلم اغتياله، في سورة المائدة:

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ المائدة: ١٣

وهو ما يثبت لك الفرق الشاسع بين الأخلاق القرآنية وغيرها.

3) هي: الروح الدنيوية، أو الاتجاهات الدنيوية، أو نظام من المبادئ والتطبيقات الرافضة لأي شكل من أشكال الإيمان والعبادة،

قلت: أي: الكفر البواح

4) الاعتقاد بأن الدين والشئون الكنسية، لا دخل لها في شئون الدولة، وخاصة التربية العامة،

قلت: وهي لا تزيد على استبدال هندسة اجتماعية بأخرى نقيضة، لكن لها الغلبة الوقتية.

---

[2] *دائرة المعارف البريطانية*.

5) الرأي الذي يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساسا للأخلاق والتربية،

قلت: ويسري على هذا التعريف ما علقنا به على التعريفين (2) و (4).

6) "اتجاه في الحياة أو في أي شأن خاص، يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبارات الدينية، يجب أن لا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات، استبعادا مقصودا، فهي تعني مثلا السياسة اللادينية البحتة في الحكومة". "وهي نظام اجتماعي في الأخلاق، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية، على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي، دون النظر إلى الدين".

قلت:

وظاهر من كل هذه التعريفات، ورغم ارتباطها في النشأة بالكنيسة الكاثوليكية البولصية ورجال الدين المسيحيين خاصة (الإكليروس)، وتاريخ أوروبا، الأكثر خصوصية، أنها، وبمعزل عن كل هذا وذاك، دعوة إلحادية في الشكل والمضمون، تتصادم في المطلق مع منظورية الإسلام لكل من: "الدنيا" و"الدين"، والدولة، والأخلاق، حيث لا تنفصم الدنيا قط: دار الابتلاء، عن الآخرة: دار الجزاء، ولا الأخلاق عن الدولة، بالنسبة للمسلم.

ومن هنا أمكن القيام بمقارنة موضوعية بين مبدأ الفصل بين الدين الأغلبي للدولة وبين ديانات الأقليات في كل من الدولة الإسلامية و الدولة العالمانية، اللذان يعتبران نموذجين في الحكم على طرفي نقيض بالنسبة لبعضهما، حيث تتميز الدولة الإسلامية ب "الإيمان" وتتميز العالمانية ب "الكفر" وليس الحياد، مادام لا يوجد وسط بين الكفر والإيمان، وإن موه بعض العالمانيين الديماغوجيين بذلك، تمويها على ضعاف العقول!.

ومن هنا، فإذا كان مطلب فصل ديانات مكونات المجتمع عن الدولة في الدولة العالمانية الغربية الحديثة، لم يتحقق سوى بعد حروب طاحنة أدمت القارة الأوروبية وأتت على الأخضر واليابس واستمرت لعقود من الزمن، للحيثيات العقدية والتاريخية التي استعرضنا بعضا من أمثلتها الفجة أعلاه، فالإسلام، الذي هو دين بشرع مُنزل، ودنيا يتنزل فيها التشريع، ودولة تحكم به في آن، حقق هذا الفصل ومنذ البداية في صحيفة أو دستور المدينة، حيث قام تحالف بين دينين توحيديين وتعايشا معاً ضمن حكم مدني، للمسلمين فيه دينهم ولليهود فيه دينهم.

وقد جاءت مسوغات هذا الفصل الديني في الإسلام من الحقائق التالية:

أ) سابقة رسول الإسلام في إقامة نواة هذه الدولة،

ب) اعتراف الإسلام بحق المخالف، ليس فحسب في الوجود، بل في المشاركة بالرأي والمشورة في الحكم وفي كل ما له تعلق بأمور الحياة وبأي أي شيء يمسه من قؤيب أو بعيد، بسابقة اعتبار الرسول صلى الله عليه وسلم ليهود المدينة، بكونهم يكونون مع المسلمين أمة واحدة من دون سائر الناس، مع احتفاظ كل طرف من المتعاقدين بشرعة دينه، كما يتضح من قراءة بعض مواد هذا الدستور الذي جاء فيه:

كتاب من محمد النبي رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم؛

1- أنهم أمة من دون الناس؛
2- وأن من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم.
3- وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن.
4- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.
5- وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم: مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم.
6- وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.
7- وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.
8- وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف.
9- وأن ليهود بني جُشَم مثل ما ليهود بني عوف.
10- وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف.
11- وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف.
12- وأن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.
13- وأن لبني الشُطَيْبة مثل ما ليهود بني عوف. وأن البر دون الإثم
14- وأن موالي ثعلبة كأنفسهم.

قلت:

لاحظ أولاً: أن هذا الدستور يؤلف في بنده الخامس بين أمتين بعقيدتين مختلفتين دون فرض لدين الأغلبية المسلمة أو لمنظورها على الأقلية اليهودية، مع أنه جامع لها ويحتويها لإيمانه بكل كتبها ورسلها، ويعتبر ناسخاً ومتجاوزاً لها، تطبيقاً للنصوص المحكمة الواردة بخصوص:

أ) التعارف:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ الحجرات: ١٣

ب) وحرية المعتقد:

﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦ ﴾ الكافرون: ٦

ت) وعدم الإكراه في الدين:

﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦ ﴾ البقرة: ٢٥٦

وقد حصل بالتراضي وليس بالقهر.

وهو ما يجعل الدولة الإسلامية، **لتدينها**، وليس **لعدمه**، تراعي المصالح المدنية لكل مكوناتها، على اختلاف مشاربهم العقدية أو العرقية أو الإثنية،.....الخ.، وتفتح باب التشاور شُرّعاً وعلى مصراعيه للتداول في أي شأن من الشؤون المدنية للدولة، لا يتعارض مع المبادئ العقدية لأحد الأطراف المتعاقدين، حيث الأسبقية، عند حصول هذا التقاطع، تؤول تلقائياً إلى متطلبات شريعة كل طرف، تحقيقاً **لفصل دين الدولة الإسلامية عن ديانات أقلياتها**.

ولاحظ ثانيا: أن لولا **الخيانة العظمى** ليهود المدينة ووقوفهم مع قريش ضداً على مواطنيهم المسلمين المتعاقدين معهم في العيش معاً والنصرة ضد الأعداء، وهي **خيانة عظمى** في عرف كل الأمم، لكان للمواطنين الذميين في الإسلام شأن آخر.

لكن، وبالرغم من هذه السابقة الحاصلة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، **فالوزر يتحمله فقط يهود المدينة الناكثين**، ولا ينتقل إلى ذريتهم من أصلابهم أو من معتقدهم، من باب: لا تزر وازرة وزر أخرى، **وبالتالي فالاجتهاد في المسألة أنف في كل مجتمع جديد، ولكل مقام مقال بالنسبة للمسلمين واليهود المعنيين وغيرهما من النحل والملل والمعتقدات الأخرى. بل أجزم، غير منازع من أحد ممن يفقه في الإسلام، أن هذا حقل بكر للاجتهاد لم يحرث ولم يبذر بعد، ولا يعتمد فيه على سابقة من السوابق التاريخية لخصوصيتها وخصوصية طرفها وبيئتها، ومن ضمنها الخلافة الراشدة ذاتها، حيث كانت الدولة مشغولة بالفتوحات والأمم المنضوية تحتها، التي خرجت للتو إما من نير حكم البيزنطيين أو حكم الأكاسرة ولما يستقر الإسلام بعد وأخلاقياته في سلوكياتهم.**

ولاحظ ثالثا: أن اعتراف الإسلام بوجود خلافات دائمة بين الناس في الاعتقاد وفي أي شيء آخر، بحسب ما ورد في سورة هود:

﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١١٩ ﴾ هود: ١١٨ - ١١٩

يعمل كرادع أخلاقي مسنود بقوانين **الدولة** في ضرورة الحفاظ على حقوق كل المواطنين، من دون فرز أو تمييز.

ولاحظ رابعا: أن حكم الشورى الإسلامي يوفر لمواطنيه، وعلى اختلاف مشاربهم نفس القدر من الحرية، والحقوق، والواجبات، ولا يجد أية غضاضة في أن تعيش أقلياته خصوصيتها الدينية، كما يحلو لها، وأن تعلن عنها وتجاهر بها فوق الأسطح، متى لم يمسوا بشعور أو بحقوق الآخرين، وهو ما يسري بالانعكاس على الأغلبية المسلمة ذاتها في مقابلهم. {أنظر على هذا الموقع بالقسم الفرنسي:

" Le Débat de tous les débats; Le Cadi et la problématique de l'état dans l'État, la question juive

ولاحظ خامساً: أن النظام الذمي، أو الملي، وكما تطور عبر التاريخ، كان اجتهاداً من طرف بعض المسلمين، بحسب ظرفهم، وزمانهم، ومكانهم، وأدى دوره المنوط به في الحفاظ على أقليات، لو أسند أمر البث في مصيرها لإخوانهم في المعتقد أو النحلة من مسيحيين، أو يهود، لما بقي لهم من أثر أو حس أو ركز في التاريخ[3].

وهي مظلة، لم تتوفر قط للأقليات المسلمة:

1) **لا قديماً:** حال ما حصل في كل من إسبانيا والمجر إبان الحروب الصليبية، بالرغم من كون الوثيقة التي وقعها ملك غرناطة مع الملكين المسيحيين[4]، كان بإمكانها، بحسب ما ورد من بنودها، لو احترمت، توفير تلك المظلة، لكن أنى لها ذلك والطرف المسيحي نزقي ضعيف الحجة واجتثاثي النزعة !
2) **ولا حديثاً:** في الدول الشيوعية الشمولية، حال:

أ) **الاتحاد السوفياتي السابق:** حيث أرغم الشعوب المسلمة المنضوية تحته، وهي شعوب عريقة في الإسلام، على تغيير ديانتهم، وأذاقهم كل أشكال الإذلال وألوان القهر من تحقير لإنسانيتهم وإقفال لمساجدهم وتحويلها إلى إصطبلات ومواخير للدعارة، ونفى أعداداً هائلة منهم إلى صقيع سيبيريا.

[3] ولا شيء يمنع من إعادة النظر في كل هذه البنود وتجاوزها بما هو أحسن منها، مما لا يتعارض أو يتصادم مع الثوابت، بحيث لا يتصور، وفي المطلق، أن يبز أي نظام للحكم تطور على أيدي البشر، الإسلام في أي منحى اجتماعي أو سياسي أو غيره يتفق وفطرة الإنسان.

[4] *راجع الحلقة العاشرة من هذه المقالات.*

ب) **الصين الشيوعية**: حيث دأبت على تذويب شعب "**الويغور التركي**" المسلم في "**تركستان الشرقية**"

بتطبيق سياسات تذويب واجتثاث، تستهدف إحلال العنصر الصيني مكان أهل البلاد الأصليين، بإغراقهم بالجنس الصيني القادمين به، رغم أنفه، وباجتثاثه بدوره من بيئته التي ألف، إلى هذه البلاد، من أجل تحقيق أغلبية سكانية صينية ساحقة في البلاد تضيع على المسلمين حقوقهم التاريخية فيها ليسهل اجتثاثهم، بعد أن يكونوا قد تحولوا إلى أقلية صغيرة.

وإني لأدق بشدة جرس الخطر من هذا الفعل الشنيع والخطير في آن، لما يحمل بين طياته من مخاطر قاتلة **وشؤم على منطقة الفراغ الإسلامية، لمن ألقى السمع وهو شهيد!**

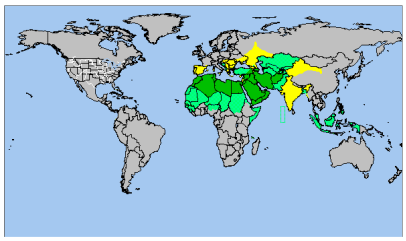

وليلاحظ القارئ أن لا علاقة للشعبين: الروسي ولا الصيني بهذه السياسات الجهنمية، مادام الإسلام لا يجرم الشعوب، مادامت دعوته تقوم على أساس تعارفها، وليس تنابذها، وإنما الأفراد المقترفين للإجرام فحسب.

فهي سياسة نابعة من الإيديولوجية الشمولية التي تبناها الحزبان الشيوعيان في البلدين، واللذان من فرط تأليههما لأفكار **ماركس** 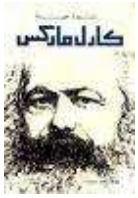

وماو تسي تونغ أو فقط لشوفينية المتحزبين وفصامهم، يجعلهم لا يؤمنون بحق المخالف في العيش والاختلاف، بحسب ما هو مجبول عليه الإنسان بالفطرة.

ت) واقرأ نموذج لهذا العسف في **بلغاريا** الحالية ، تحت عنوان:

" مسلمات يقاومن الذّوبان في 'نهاية العالم' بالأعراس: ريبنوفو البلغارية تردُّ على الاضطهاد الشيوعي السابق بإحياء التقاليد الإسلامية في مجتمـــع تـــسكنه أغلبيـــة مـــسيحيَّة." علـــى هـــذا الـــرابط { http://www.middle-east-online.com/features/?id=57974}

ث) ومـا طبـق فـي البوسنة والهرسك كسياسة اجتثاث، ولا زال يطبق في **تشيشينيا**

، ليس عنا ببعيد!

وكلها إجحافات تندرج ضمن: "الإجرام في حق الإنسانية"، يجب العمل على وقفها بكل السبل الممكنة والمتاحة، وتذكير عامة المسلمين وباقي الشعوب بها، والتنديد بمقترفيها.

ولاحظ سادساً: أن هذا **الفصل لدين لدولة في الإسلام عن ديانات الأقليات**، لا يسري على الأغلبية المسلمة، **التي لا يمكن أن تحتكم سوى لشرع الله دون سواه**. أي: أن هناك **وصل دائم بين الدولة والدين بالنسبة للأغلبية المسلمة**، و**فصل دائم لدين الدولة بالنسبة لديانات أو إيديولوجيات الأقليات** المختلفة حفاظاً على حقوقهم الدينية أو حريتهم في الاحتيار. وهو ما لم يتوفر في الغرب سوى باجتثاث الكنيسة، وإقرار دين "**الدهرية الإلحادية**".

وبمعنى آخر، فالحكم الشوري الإسلامي يعمل **بالوصل المطلق مع الأغلبية المسلمة**، بحيث لا يتصور أن يصدر تشريع يخالف الشريعة الإسلامية، **وبالفصل المطلق مع ديانات الأقليات**، بحيث ينأى حكم الأغلبية المسلمة أن يتدخل في الشؤون الدينية للأقليات، لورود النص بذلك في سورة المائدة:

﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ
حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴿٤٢﴾ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا
حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى
وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ
ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ
يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ
بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ
كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ
مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَهُدٗى
وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ
ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ
فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ
وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ
ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا
تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ
ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ
يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ المائدة: ٤٢ ــ ٥٠

قلت:

ويتضح من جماع هذه الآيات، أن أي حكم يتدثر ب "**الدهرية الدنيوية**" (**العالمانية**) في أي شكل من أشكالها، هو **حكم جاهلية بامتياز**، لا يتناطح بشأنه عنزان، من خلال ما سبق من تعريف لهذا النوع من الحكم، وكيف حصل في التاريخ.

ومنه يتبين أيضاً أن أقل ما يمكن أن يوصف به الداعون لقيام "العالمانية" في الشرق العربي ذي الأغلبية المسلمة المطلقة، سواء أكانوا مسيحيين وراثيين، أو مسلمين وراثيين، جهلة معتدون يتجاسرون على التطاول على حق لا يبلى و لا يُفوَت للأغلبية المسلمة.

لقد كانوا ذبابيين وفيارسة ثقافيين {أنظر تعريف ذلك في كتابنا: "كيف تمت هندسة فيروس اسمه أدونيس؟[5]} في هذا المنحى وفي غيره، على ما تعودنا منهم، حيث طنوا، من دون تعمق في تحليل واقعهم، أن محاكاة الغربيين في هذا المنحى والنقل عنهم بالحذافير يمكن أن ينبت هذه الأفكار في البيئة الإسلامية، دون الأخذ في الاعتبار جهاز المناعة الإسلامي، الذي لن يسمح لمثل هذه الأفكار الغريبة عنه أن تزرع في جسمه، وبأنه طال الزمن أم قصر فسيلفظها ويتعافى، مادامت هذه الأفكار، وهي أشبه بالعدوى، كفر بواح، نشأ وتطور ضمن سياق تاريخي ومخاض فكري مختلف، لا يمت إلى واقع المسلمين بصلة!.

بل العجيب والغريب، في سلوك الداعين إلى الدهرية الإلحادية من بين المسيحيين، ممن تذمروا من زعاماتهم الطائفية الدينية، التي ظلت تتوارث الصدارة على طوائفهم بين عائلات محظوظة من دون باقي وجهاء الطائفة، في النظام الملي الذي استحدثه العثمانيون، ما توارث الحكم العثماني نفسه بين آل عثمان وحدهم دون سائر المسلمين، وأرادوا بحكم ثقافتهم الغربية الجديدة، ليس فحسب أن يخلفوا رجالات دينهم في تلك الزعامات، كما هو المظنون بهم والمتاح لهم ضمن النظام الملي، لو كانوا قد عرفوا قدرهم، ولم يتجاوزا في دعواهم إلى التطاول على حقوق الأغلبية المسلمة، بفرض أنفسهم عليهم، وهم أقلية صغيرة، بمذهب كفري، على طرفي نقيض مع مرجعيتهم الدينية، التي يستظلون بها، ومرجعية الأغلبية المسلمة!

ومن أشهر هؤلاء:

الأديب والمترجم: ناصيف بن عبد الله بن جنبلاط بن سعد اليازجي اللبناني المولد الحمصيّ الأصل (1800 – 1871) [6]، و الأديب والمترجم اللبناني: إبراهيم اليازجي المعلم (1847 – 1906) [7] ، والأديب

[5] توجد منه مقتطفات على موقعنا في محور: "الكتب"

[6] شارك في أول ترجمة عربية للكتاب المقدس في العصر الحديث ، وهي الترجمة التي قام بها الأمريكيان: سميث وكرنيليوس فان ديك.

[7] ساهم مع مستشرفين في ترجمة العهدين القديم والجديد إلى اللغو العربية

والصحفي والناشر: أحمد فارس الشدياق (1804 – 1887) [8]**، والأديب والصحفي والمترجم السوري:**

أديب إسحاق (1851 – 1885) ، والأديب والمترجم اللبناني: المعلم بطرس البستاني (1819 – 1893) ، **والمجاهر بفصل سوريا عن الخلافة العثمانية: السياسي اللبناني: نجيب عازوري (ت: 1906 م)، مؤسس "جامعة الوطن العربي"**[9]**، و الأديب والشاعر والكاتب السوري: فرنسيس بن فتح الله بن نصر مرّاش (1836-1878 م)**[10]**، صاحب كتاب: "غابة الحق"، الذي يتهم المسلمين بإخراج سوريا من الحضارة العالمية منذ 13 قرناً!!!،**

والسياسي القومي اللبناني: أنطون سعادة (1904 - 1949) **، الداعي إلى القومية السورية، ومؤسس "الحزب السوري القومي الاجتماعي" من أجل تحقيق هدفه هذا، والشاعر السوري المتأثر بالتطورية تشارل داروين: شبلي شميل (1860 – 1916)** **، والأديب والمؤرخ: جورجي زيدان (1861 – 1914)** **، صاحب التآليف التاريخية التي سارت بها الركبان في عصره، والمستشرق الشعوبي اليسوعي اللبناني، الضاغن على الإسلام والمسلمين: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب بن شيخو اليسوعي المعروف بالأب لويس شيخو (1859 – 1927)**[11]**، وخريج الجامعة الأمريكية بلبنان الصحافي والروائي: يعقوب صروف (1852 – 1927) مؤسس أول مجلة علمية عربية وهي: "المقتطف"، والأديب والصحافي والسياسي والاجتماعي،**

والمترجم: فرح بن أنطون بن الياس أنطون (1874 – 1922) ، **الذي كان قد قرأ معظم كتابات مفكري الغرب والشرق سواء، وسافر إلى أمريكا وعاد واستقر في مصر، وتبنى الأفكار الشيوعية، وهو ناشر مجلة: "الجامعة"، وأطلق عليه بعضهم لأفكاره لقب: "رسول الديمقراطية"!!!!!!، وهو مؤلف *روايتي: " الدين والعلم والمال" (1903) و"الوحش أو سياحة في أرز لبنان" (1903)، و"المدن الثلاث" وغيرها.***

وغيرهم.

قلت:

---

[8] *" وناشر أول جريد عربة: "الجوائب" **الساق على الساق في ما هو الفارياق**"، **المنشورة سنة 1852** " صاحب رواية:*

[9] *) ونشره سنة 1905، ثلاث سنوات فقط بعد نشر هرتزل لأطروحته Le Réveil de la Nation Arabe ألف كتاباً أثناء مقامه في باريس حمل عنوان: (*

" . وأسس مجلة: "الاستقلال العربي" وناوأ الخلافة العثمانية في الوطن اليهودي، وسيترجم الكتاب لاحقا إلى اللغة العربية: "يقظة الأمة العربية وهو ممن رحلوا إلى باريز وله مؤلف في ذلك، حمل عنوان: " رحلة إلى باريس " .[10]

. وقال " ومن فرط تعصبه أن جعل غالبية شعراء الجاهلية نصارى، وله كتاب جمع فيه هذا الإفك وسماه: "شعراء النصرانية في الجاهية[11] *الجليل " لويس شيخو " وإذا كل من عرفناهم من شعراء وقال مارون عبود: سمعنا بكتاب شعراء النصرانية فاستقدمناه، فإذا هو لهذا العلامة نصارى. كان التعميد بالماء فإذا به قد صار بالحبر!. (رواد النهضة الحديثة 225). جاهلين قد خرجوا من تحت سن قلمه*

فهؤلاء، وأغلبهم ممن تخرج من فرنسا أو بريطانيا، بل وسافر بعضهم إلى الأمريكتين، وفي هذا العصر المبكر، والذين وقف جلهم قطعاً إن لم يكونوا كلهم، على النقدية التاريخية للكتب المقدسة من طرف المدارس الأوروبية المختلفة، لكن بدل أن يكون لذلك صدى في معتقداتهم أو سيرهم على مستوى الوعي الوجودي، وجدتهم، وعلى عكس المنتظر والمأمول فيهم، يتمسكون بإرثهم بحذافيره من دون مساءلة، ومقدمين للعربة قبل الحصان، بنقل إشكالية كنسية أوروبية صرفة لا تمت حتى إلى كنائسهم الشرقية المتشرنقة حول نفسها، بوشيجة أو صلة، إلى الساحة الإسلامية الأوسع، التي احتضنتهم وآباؤهم لقرون، ضمن ميثاق غليظ حافظ عليهم من الذوبان

والزوال، ولم تعاني قط من هذا الإشكال، كما سيفعل فرح أنطون في مساجلاته مع الشيخ محمد عبده

وهي أقل تناقضاتهم!

قلت:

فإن كانت هذه الزمرة، ممن تخرجوا من الإرساليات الأجنبية، وسافر أكثرهم إلى الخارج، وأتم دراسته هناك وخضعوا، حتى بدون وعي منهم، لغسيل مخ مزدوج، قبل أن يعودوا من حيث أتوا ليكرزوا ويغردوا بما سمعوا وتلقفوا في المكان غير المناسب، فإن أدعياء آخرين، محسوبين على الإسلام، ضاهوهم في التطاول، والجهالة على الأغلبية المسلمة، دون أن يلموا بأصول المسألة في العمق، ومدى إمكان الاستعارة والنقل في حقل يتميز بالخصوصية إلى درجة التماهي مع الهوية، من شاكلة:

أ) النائب البرلماني، خريج الأزهر وأكسفورد، والمعين وزيراً للأوقاف: علي حسن أحمد عبد الرزاق

(1888 – 1966 م)، صاحب كتاب: "الإسلام وأصول الحكم" المنشور سنة 1925 م، حيث ذهب يقول فيه سنة فقط بعد الإطاحة بالخلافة العثمانية: "الخلافة ليست أصلا من أصول الإسلام وأن هذه المسألة دنيوية سياسية أكثر من كونها مسألة دينية وأنها مع مصلحة الأمة نفسها مباشرة، ولم يرد بيان في القرآن ولا في الأحاديث النبوية في كيفية تنصيب الخليفة أو تعيينه"!!!!،

قلت:

والخبر اليقين في هذا التخريج من طرف المطربش عبد الرزاق، مسكت بتلابيبه من دون أدنى شك المصالح البريطانية، على ما زلنا نشاهد بذهول، وحتى في عصرنا الحاضر من هذا التدخل الأجنبي السافر في الشؤون الدينية للمسلمين، مع أن دساتيرهم تمنعهم من مثله في عقر ديارهم!

وقد شجع على هذا النوع من التدخل ضعف البلدان وهشاشة بنيتها الاجتماعية، وبروز الانتهازيين الفاقدي الهوية، حال ما تجد من نمطه مفصلاً على موقعنا تحت عنوان: " مشاريع الإصلاح الديني في الروزنامة الدينية المغربية " في شاكلة وزير وقف حَكواتي وأمي في الدين أمية مطلقة وهو الطرقي المحسوب على البوتشيشية: أحمد التوفيق الذي أوعزت له المخابرات الأمريكية، إصلاح دار الحديث الحسنية بالمغرب بخبير أكثر أمية في هذا المجال وهو الأمريكي الإيراني المولد (قمبيز غاني بصيري) (Kambiz GhaneaBassiri) ، المشجع من طرف مؤسسة كارنجي () الأمريكية، والمدرس بقسم الديانات بجامعة ريد الأمريكية REED COLLEGE.

وانظر بهذا الخصوص كتاب: سيمبسن، كرستوفر، 1998 : "الجامعات والإمبراطورية: المال والسياسة في علوم الإجتماعيات أثناء الحرب الباردةِ" 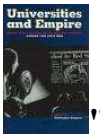 [12]، حيث يحتوي هذا الكتاب على عشَرة أبحاث موثقة من طرف خبراء ذوي شهرة يبحثون في دور الجامعاتَ الأمريكية والتمويل الحكوميَ أثناء الحرب الباردةِ. وهو نمط من التدخل عاد إلى الواجهة مع تحكم اليمين المتطرف الأمريكي الديني في السياسة من خلال حكم بوش .

[12] *Simpson, Christopher, ed. Universities and Empire: Money and Politics in the Social Sciences During the Cold War. New York: The New Press, 1998. 277 pages.*

والنموذج الكلاسيكي للتدخل عن طريق الثقافة والخبرة العلمية، تمثل في تمويل وكالة الإستخبارات المركزيةِ (CIA) لمراكزَ أبحاث في جامعات ميتشيجن (MIT)

، وهارفارد (Harvard University) ، وكولومبيا (Columbia University) ، مع حضور كثيف أيضاً للوكالة، متخفية تحت مظلة مؤسسات خيرية كمؤسسات: فورد (Ford)

، وكارنجي (Carnegie Foundation)

، وروكفلر (Rockefeller Foundation)

، في تطوير الدِراساتِ الدوليةِ والدِراساتِ المنطقيةِ في الحُرُم الجامعية الأخرى.

ولا زال البحث في مثل هذه المواضيع يعتبر من الطابوهات ويعاق أو يشل في أغلب الأحيان لأن الوثائقَ الخاصة بها قلما يفرج عنها للاطلاع، بدعوى أنها مصنفة ضمن أسرار الدولة.

لذا يعتبر هذا الكتابِ رأس الكتلة الجليدية.

وسينتقد خرجات عبد الرزاق بضراوة: القانوني المصري الشهير عبد الرزاق السنهوري (1895 – 1964)، المتخرج في القانون من جامعة ليون الفرنسية، ، وواضع القوانين المدنية لكل من مصر، والعراق، وسوريا، وليبيا، والسودان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة،

ت) والسوري عبد الرحمن الكواكبي (1849 – 1902) اللاجئ إلى مصر هروباً من والي الشام: كامل باشا، صاحب كتاب: "أم القرى" الذي سيطبعه منقحاً ومضافاً غليه تحت عنوان: "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"[13]،

ث) والمصري قاسم أمين خريج جامعة مونبليي بفرنسا (1863 – 1908) ، صاحب كتاب: "تحرير المرأة"،

---

13 قام الكواكبي بجولة في شبه الجزيرة العربية وسواحلها والهند ودول شرقي آسيا، وسواحل إفريقية الشرقية والغربية، دامت ستة أشهر، بتكليف من الخديوي عباس الذي كان يسعى للحصول على المبايعة له بالخلافة على العالم الإسلامي. لكن، توفي بعد عودته بثلاثة أشهر، ربما مسموماً.

ج) والأديب الشاعر التركي المقيم بمصر: ولي الدين بن حسن سري بن إبراهيم باشا يكن. (1290 هـ/1873 م - 1339 هـ / 1921 م)[14]،

ح) والأمير شكيب أرسلان (1869 – 1945) ،

خ) والشاعر العراقي الكردي: معروف عبد الغني الرصافي (1875 – 1945) ،

د) والصحافي والسياسي والكاتب المخضرم: السوري الكردي الأصل: محمد كرد علي (1876 – 1953) مؤسس: "مجمع اللغة العربية" وشغل رئاسته لفترة،

ذ) والأديب والروائي والسياسي والصحفي والمؤرخ المصري المتخرج في القانون من فرنسا: محمد حسين هيكل (1888 – 1956) ،

ر) وعالم الأحياء المتحول إلى الأدب، والمترجم، والسياسي المصري: إسماعيل مظهر (1891 – 1962)،

ز) والقومي السوري المنظر للقومية العربية: ساطع بن محمد هلال الحصري (1880 – 1968)

، الذي سينخرط في مرحلة من حياته في الحزب التركي الطوراني: "الاتحاد والترقي" الذي كان يمثل تيار القومية التركية ضد العرب، وهو ما جعله يغير موقفه، كردة فعل لهذا الاتجاه، ليحمل راية القومية العربية جاعلاً من نفسه أحد أبرز المنظرين لها. وتقوم دعوته القومية على اعتبار اللغة والتاريخ المشترك المكونين الأساسيين لتكوين الأمم، على ما اشتهر في التنظير الأوروبي عند الفيلسوف والشاعر والناقد الألماني يوهان جوتفريد فون هردر (Johann Gottfried Herder) (1744 – 1803) .

وانطلاقاً من هذا التأسيس، فقد دأب على التقليل من أهمية الدين الإسلامي واعتبره عنصراً ثانوياً، قد يكون مكملاً في عرفه، لكن، ليس بأساسي!.

---

[14] من آثاره: "المعلوم والمجهول"، و"الصحائف السود"، و "التجاريب"، و"خواطر نيازي"،....

فالإسلام بالنسبة إليه، لم يزد على أن يكون حركة تجديدية عربية، أدت دورها في صنع تاريخ الأمة العربية وانتهت مع العصر الحديث، ليصبح دور الإسلام ثانوياً وهامشياً في نظره.

قلت:

ولم يبحث كصنوه من دعاة القومية العربية المسيحيين: الأرثودوكسي:

س) **ميشيل عفلق** (1910 1989) ، خريج السوربون الفرنسية، وأنى لهما ذلك، والمرجعية الدينية لديهما مهلهلة، عن رابط التوحيد بين المسيحيين والمسلمين في **دعوة التوحيد الإبراهيمية**، أو **الكلمة السواء القرآنية** المفتوحة منذ 13 قرناً، كأساس لقيام دولة، على أساس دستور المدينة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، بعد استيعابه وإعادة تحيينه وتطعيمه ببعض متطلبات العصر الحديث، كمقابل لذات النموذج "**الدّهري الدنيوي**" الملحد، الذي تطور في الغرب، كنقيض للدين، وخصوصاً في فرنسا، بل دفعت بهما شقوتهما إلى إعادة الاعتبار إلى **المرحلة الجاهلية** ما قبل طروء الإسلام! وهو ما سد عليهم أفق المستقبل وإلى الأبد!.

ومنه يظهر أن عالمانيتهما، لا تختلف في شيء عن عالمانية الغرب في لباس عروبي جاهلي يدعي الحداثة!

ويشهد لهذا، موقف الحصري من الخلافة العثمانية، والوحدة الإسلامية، حيث أن قوميته الضيقة التقت مع قومية الطورانيين الأكثر ضيقاً، ليعملا معاً في هدم صرحها، دون إبداع لبديل مقبول إسلامياً (إبراهيميا)!.

ش) والمصري الكفيف: طه حسين (1889 – 1974) ، طريد الأزهر وصاحب كتاب: "**الشعر الجاهلي**"، الذي قال بأنه استعمل فيه **الشك الديكارتي**! للشك في وجود **إبراهيم** و**إسماعيل** عليهما السلام، الواردين في القرآن الكريم، إلا ليتراجع عن كل ذلك بعد محاكمة أدبية أكثر منها قانونية، من طرف قاضي متمرس ضليع، أرغمه بمنطقه السليم، على الاعتراف بأخطائه.

وهو الداعي في كتابه: "**مستقبل الثقافة في مصر**" إلى التركيز من جهة هوية مصر على الجوهرانية الفرعونية، وبأنه يتوجب على المصريين أن يستعيدوا لغة الفراعنة وحضارتها، وإلى الارتباط بحضارة **البحر الأبيض المتوسط** بدل الارتباط مع الجوار العربي!.

قلت:

ليلاحظ القارئ:

1) أن كل هؤلاء، وبدون استثناء، كانوا إما أدباء، أو شعراء، أو قصاص حكواتية، أو صحفيين، أو سياسيين متحزبين،....إلخ.

أي ديماغوجيين ومهرجين في أحسن أحوالهم! وهو شر ما يمكن أن تبتلي به حركة، أو طائفة أو حزب. ولا كانوا:

2) بعلماء، لا بالمعنى التقليدي الذي أثبت فشله وتجاوز العصر له، ولا بالمعنى الحديث، وهو ما لم يفكر أحدهم في إيجاد الأرضية الصالحة لإنباته فيها، ولا:

3) بمحللين اجتماعيين واعين كل الوعي بظرفيتهم التاريخية وبالأفق المعرفي للعصر، وما يتطلبه من أسباب ووسائل، ولا:

4) بثوريين جذريين، وهم عايشوا الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917، كي يبدعوا في عصرهم، ما أبدع الملحدون التنويريون الفرنسيون أصحاب الموسوعة: **دينيس ديدرو** (Denis Diderot) (1713 – 1784) ، و**جان لورون دالمبير** (Jean le Rond d'Alembert) (1717 – 1783) وغيرهما، الذين ينقلون عنهم أنموذجاً في الحكم، على طرفي نقيض مع المرجعية الإبراهيمية، التي ينتمون إليها جميعاً، إن لم يكن بالوعي والأصالة المطلوبين، فعلى الأقل بالوراثة، بل نقيضها الدّهري الكفري المطلق!

5) أن قبول **الأقلية المسلمة** بالعيش تحت مظلة النظام **الديمقراطي الدهري**، بالرغم من منطلقاته الدهرية المتصادمة مع مرجعيتها، يثبت أن الأقليات المسلمة **عوامل بناء، وليس معاول هدم.**

6) أن كل من يتحدث عن إدخال **الديمقراطية** أو **العالمانية** لدول ذوات **أغلبيات مسلمة**، حال ما يصدح بذلك عندنا في المغرب بعض آباء الجهل من شاكلة مستشار ملك المغرب وصديقه في الدراسة: "**فؤاد عالي الهمة!!!** "، الذي جمع حوله زمرة من الانتهازيين والوصوليين في جوقة أطلق عليها: اسم: "حركة لكل الديمقراطيين"!!!!!!

(الصورة لتجمع لهم بمدينة أجادير شهر أبريل الحالي، والإعلان بالفرنسية ينبئك بنوعية المسوخ الذين يدعون مع ذلك: الأصالة!!! والمعاصرة!!)، والذين جاء في أحد بياناتهم الدعائية:

حركة لكل الديمقراطيين هي تسمية مؤقتة لمبادرة سياسية حددت أهدافها في توفير إطار مشترك بالمغرب لكل الذين يؤمنون بالديمقراطية!!! و الحداثة!!!، وذلك من أجل الفعل في الواقع السياسي و الخروج من دائرة الانتظارية و الجمود.

وجاء في أول بيان لهم حرروه يوم 17 يناير 2008:

عقدت ثلة من الفعاليات المنتمية لآفاق مهنية ولمشارب فكرية وثقافية وحساسيات سياسية وجمعوية متنوعة، سلسلة من المشاورات اتخذت، خلال الأسابيع الأخيرة، طابع اجتماعات منتظمة للتداول في التحديات والانتظارات والأسئلة المرتبطة بالمرحلة، بما فيها دلالات نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.
هكذا وتأسيسا على خلاصات مشاوراتهم وإيمانا منهم بالضرورة القصوى لتحصين وتقوية ما راكمه المغرب من مكتسبات وإنجازات في مجال الديمقراطية!!!!! والتحديث!!!!، وشعورا منهم بتراجع مساهمة النخب الوطنية بمختلف مشاربها ومواقعها (**قلت: وكأن الهمة لم يشتغل لعقدين في وزارة الداخلية إبان حكم الرصاص الحسني الذي كان اختط لنفسه: التصفية الجسدية لكل الأطر الحزبية الكفوءة، وتلغيم الأحزاب بالعملاء والمهجنين!!**) إزاء مهمات تأطير المواطنين وتعبئتهم وإشراكهم في صياغة حاضرهم ومستقبلهم، واستشعارا منهم للتحديات التي تواجهها بلادنا ولجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق الجميع: مجتمعا ودولة، خلص المشاركون في هذا النقاش الصريح إلى تأكيد عزمهم على الانخراط بإرادة ومسؤولية، في مسعى وطني يدعو للعمل من أجل وعي ديمقراطي متجدد، تحذوهم في ذلك القناعة الجازمة بضرورة تجاوز واقع السلبية واللامبالاة وتعزيز الالتزام بالقضايا الكبرى للوطن والمواطنين، مستشعرين بالقوة نفسها:

ضرورة مبادرة وطنية مفتوحة، تعبيء كل الديمقراطيين!!!!! مهما اختلفت انتماءاتهم ومشاربهم السياسية، هدفها العمل من أجل **حركة لكل الديمقراطيين:**

أ) تؤمن بالثوابت الوطنية المغربية مرجعا!!!!!،
ب) وتنتصر للقيم الديمقراطية منهجا!!!!!،
ت) وتعتز بمقومات الهوية الوطنية في أصالتها وتنوعها وتعدد روافدها واعتدالها عقيدة!!!! ،
ث) وتسعى للحداثة أفقا!!!!!،
ج) وتعتمد خطاب الواقعية مسلكا وسياسة القرب (قلت: بالضرب المبرح للمواطنين وتكسير عظامهم وقطع أرزاقهم ومصادرة الفكر) من المواطنين أسلوبا.

قلت:

أي أنهم، ومن فرط أميتهم الدينية والسياسية، يكررون أنفسهم في التاريخ العبثي للمخزن، الذي دأب على تفريخ أحزاب سابقة طبخت في مطابخ مخزن، يعتبر السيد الهمة أحد طباخيه الماهرين، والتي لم يجن المغاربة منها سوى التخلف والبؤس والشرور المختلفة والفساد في كل المرافق، وانسداد آفاق المستقبل أمام الأجيال،... لم يدركوا وهم يدبجون مثل هذا البيان الشنار عليهم أنهم:

أ) ليسوا فحسب، غير ديمقراطيين، حتى ولو كانوا جميعهم غير مسلمين، وهو ما لا يدعونه، لأنهم وهم قلة قليلة لا وزن لها، يحاولون فرض أنفسهم على أغلبية المغاربة

المسلمين، الذين لا يمكن أن يحتكموا شرعاً، وهم أغلبية مطلقة، سوى للشورى وللشورى وحدها، وإلا كفروا وخرجوا من الدين عن بكرة أبيهم!، بحسب صريح ما ورد في الآيات (42 – 50) من سورة المائدة.

ب) أنهم **دروا أم لم يدروا**، يعلنون بجهلهم الحرب على المغاربة قاطبة، بحيث لا يتركون لهم من مخرج سوى محاربتهم بكل ما أوتوا، إلى أن يرعووا ويحاربوا الأمية في دينهم.

8) أمة الكلمة السواء

توضح الخريطة التالية أين يتواجد المسلمون في العالم، وبأية كثافة سكانية.

ويتبين منها، **ومن تنزيل النصوص المحكمة السابقة** أن:

1) كل الدول الملونة باللون الأزرق في الخريطة المصاحبة:

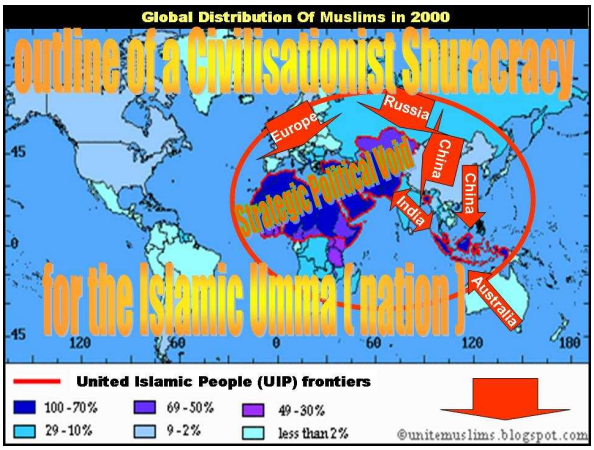

والتي يصل فيها تعداد المسلمون من جهة الكثافة السكانية إلى ما فوق 50 %، يجب أن يحكموا بالإسلام ويتحاكموا فقط إلى **الشورى الإسلامية**، التي شرعنا في شرح بنودها النظرية والتطبيقية، وخلافاتها مع الديمقراطية، على موقعنا باللغة الإنجليزية والفرنسية، تحت المحاور التالية:

1) *Les Fondements de base de la Churacratie Musulmane,*
2) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part I) ;*
3) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part II); Athenian Democracy viewed through the interpretive lens of Islamic Ethical praxeology,*
4) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part III); The Athenian System of Government,*
5) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part IV); Critics of Athenian Democracy*
6) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part V); On Harmonizing the Athenian Democracy..*
7) *Foundations of Muslim's Shuracracy (Part VI); On Coexistence between Athenian Democracy and Shuracracy*

2) أن أية دولة بلغ فيها تعداد المسلمين أقل من هذه النسبة بكثير، يجب أن يحتكموا مع باقي مواطنيهم فقط إلى "الديمقراطية"، حيث تضمن لهم، كأقليات خصوصياتهم الدينية والتشريعية بدون مركبات نقص أو إجحاف.

3) أن أية أقلية مسلمة، صادف وأن تواجدت ضمن دولة تُحكم إما من طرف كنيسة متعجرفة، أو من طرف دولة شمولية شيوعية، أو عنصرية شوفينية، توجب على المسلمين كافة وعلى محبي الحرية في العالم مناصرتها والدفاع عن حقوقها، أسوة بغيرها من الأقليات، حفاظاً على التنوع البشري المقصود أصلاً في الخلقة.

قلت:

لاحظ من هذه القسمة الثنائية لأنظمة الحكم، أنه لا يوجد سوى منظوران للعالم وللحكم، يضمنان للمسلم ولغيره التمتع بحريته ومعتقده وخصوصيته:

1) "الشورى" في حال توافر أغلبية مسلمة،

2) و"الديمقراطية" في حال توافر أغلبية عالمانية، يكون المسلمون بعض نسيجها.

3) أي أن الحكم يُتداول طبيعياً وبالطرق الحضارية، بين حزب المؤمنين وحزب من يخالفونهم، وعلى اختلاف مشاربهم، بحسب ما تؤول إليه الأغلبية، مع احترام حقوق الأقليات بالنسبة للجميع.

4) أن الفصل بين الدولة والدين المسيحي، كما تطور في الغرب تحت اسم: "العَالمانية" أو (الدنيوية اللا – دينية)، حيث التشريع إنساني محض وتفرضه أغلبية إلحادية أو متعاطفة مع هذا الاتجاه على جميع مكونات الدولة، حتى وإن تعارض مع مشيئة بعض أقلياتها، كالحق في استعمال الرموز الدينية للتعبير عن الهوية أو فقط الاختلاف وما شابه ذلك، من دون قصد المس بمقومات الدولة، إجحاف بتلك الأقليات، ولا يختلف في شيء، عما كان يقوم به الإكليروس في السابق، بطريق معكوس!
وهذه المعاملة، خاصية فرنسية ملفتة، لا نصادفها في غيرها من البلاد، لخصوصية الحرب الضروس التي قامت بين جذريي دهريي فرنسا وجذريي الكنيسة الكاثوليكية، حيث ظلت الأخيرة تجتهد لتعود بفرنسا القهقرى إلى العهود الخوالي!

(الصورة لشعار الجمهورية الفرنسية على باب كنيسة، تشهد على عسف الطرف المتغلب)

5) أن "الفصل لدين الأقلية عن دين الدولة الأغلبية" المؤصل في الإسلام بنصوص ثابتة، كما شرحناه أعلاه، والقابل للتطوير، بحسب ما استجد، لا يعاني من هذا الإشكال، حتى وإن تطلب قيام دولة بداخل الدولة، ما لم يكن بإيعاز أو تشجيع من طرف خارجي، أو يمثل خطراً على الدولة..

ومن هنا، فعلمانية من شاكلة العلمانية الغربية الأتاتوركية التي يفرضها الجيش التركي بقوة السلاح، على الأغلبية التركية المسلمة، كفر بواح، لا يتناطح بشأنه عنزان!

بينما نظيراتها، وعلى اختلاف أشكالها وأنماطها، المطبقة في الدول الغربية وغيرها، على الأقليات المسلمة، مقبولة إسلامياً، من باب المعاملة بالمثل.

وهذا هو الفيصل والمعيار الوحيد الذي يجب أن يُحكم من خلاله على أريحية الدول بالنسبة لأقلياتها سواءً أكانت إسلامية أم ملحدة، مع استثناء الحالات الفوعية المرضية الثلاث:

1) **الكنيسة البولصية، لاستحالة استيعاب منظورها الشمولي الضيق للإسلام، بينما يستوعبها الإسلام، لأنه يؤمن بكل كتبها ورسلها،**
2) **والشيوعية الشمولية لإلحادها ولمنطللقها الطوباوي الخرافي الفج،**
3) **والصهيونية الملحدة، المتحالفة مع التلموديين الجذريين، في النظر إلى باقي البشر، حال ما نجد مسطراً بتفصيل في التلمود {أنظر على موقعنا سلسة: } Le Judaïsme dans tous ses États{**

، وما نشاهد يومياً بالملموس من ممارسات هذه الدولة في فلسطين المسورة بأسوار التفرقة العنصرية.

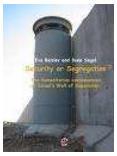

انتهى وتليه الحلقة 12

نماذج من المواقف الغربية حيال الإسلام في الغرب